من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل ويتيح للعملاء حلولاً رقمية متكاملة

«الوطني» يرسّخ مفهوماً جديداً لتجربة العميل المصرفية

يواصل بنك الكويت الوطني تطوير تجربة عملائه من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة التي تتيح لهم إنجاز مختلف معاملاتهم بسهولة وسرعة وأمان عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، بما يعكس رؤية البنك الرامية إلى جعل الخدمات المصرفية أكثر قربا من العملاء وتمكينهم من إدارة احتياجاتهم المالية باستقلالية ومرونة أكبر، بما ينسجم مع أسلوب الحياة المتسارع وتطلعات العملاء المتنامية نحو خدمات مصرفية متاحة في أي وقت ومن أي مكان.

ولا يتمثل التطور الأبرز في تجربة العميل مع «الوطني» خلال السنوات الأخيرة في التحول الرقمي للخدمات المصرفية فقط، بل في إحداث نقلة نوعية في طريقة تفاعل العملاء مع البنك وإدارة شؤونهم المالية. فبعد أن كانت العديد من المعاملات المصرفية تتطلب تخصيص وقت لزيارة الفروع ومراعاة ساعات العمل والازدحام، أصبحت الشيوم جزءا طبيعيا من الحياة اليومية للعملاء، ويمكن إنجازها بسهولة وسرعة عبر الموبايل.

ويأتي هذا التطور ليمنح العملاء مستوى أعلى من التحكم والاستقلالية، حيث أصبحت الخدمات المصرفية في متناولهم بشكل مباشر، بما يمكنهم من تنفيذ معاملاتهم واتخاذ قراراتهم المالية بأنفسهم، دون الحاجة إلى الانتظار أو الالتزام بالإجراءات التقليدية المرتبطة بزيارة الفروع، في انعكاس واضح للتطور الذي تشهده توقعات العملاء وتفضيلاتهم في العصر الرقمي.

وتبدأ هذه التجربة الرقمية منذ الخطوة الأولى لانضمام العميل إلى البنك، إذ يوفر «الوطني» إمكانية فتح الحسابات الجديدة رقميا عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، بما في ذلك حساب الجوهرة وحساب الأمانات، من خلال خطوات مبسطة وسريعة يمكن استكمالها بالكامل دون معاملات ورقية أو مراجعة أي فرع.

ولا تقتصر الخدمات الرقمية على فتح الحسابات فحسب، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، بما في ذلك إنشاء الودائع، وإصدار البطاقات المصرفية، والاستفادة من الحلول التمويلية المختلفة، لتصبح التجربة المصرفية أكثر تكاملا وسلاسة تحت مفهوم «بنكك بجيبك».

وفي إطار مواصلة تعزيز تجربة العميل رقميا، أطلق «الوطني» مؤخرا أول قرض رقمي متكامل في الكويت، بما يتيح للعملاء التقديم على القروض واستكمال جميع الإجراءات المرتبطة بها إلكترونيا، بدءا من تقديم الطلب وحتى الحصول على الموافقات والتوقيع الإلكتروني على المستندات وإنهاء عملية التمويل بالكامل عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، في خطوة تعكس التزام البنك بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تواكب احتياجات العملاء وتطلعاتهم.

ومن أبرز المزايا التي تعكس نهج البنك في تطوير تجربة العميل، خدمة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية مقابل رصيد الوديعة أو الحساب، والتي توفر للعملاء مرونة أكبر عند الحاجة إلى تمويل مشتريات أو التزامات طارئة دون التأثير على مدخراتهم أو اللجوء إلى كسر الودائع قبل موعد استحقاقها.

ويمكن للعميل إصدار بطاقة ائتمانية بصورة فورية مقابل رصيد وديعته أو حسابه من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وإضافتها مباشرة إلى المحافظ الرقمية مثل Apple Pay واستخدامها في عمليات الشراء فورا.

وتتيح هذه الميزة للعملاء الاستمرار في الاستفادة من عوائد الوديعة وأرباحها، وفي الوقت ذاته الحصول على مزايا البطاقة الائتمانية، بما في ذلك برامج المكافآت والاسترداد النقدي والأميال، بما يعزز استفادتهم من أموالهم ويمنحهم مرونة مالية أكبر.

ويولي بنك الكويت الوطني اهتماما خاصا بالخدمات المصرفية المستخدمة يوميا، انطلاقا من قناعته بأن التجربة المصرفية المتميزة تتمثل في تبسيط العمليات المتكررة التي تشكل جزءا من حياة العملاء اليومية وجعلها أكثر سهولة وسرعة.

ومن هذا المنطلق، يتيح برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل تنفيذ العديد من المعاملات اليومية خلال ثوان معدودة، مثل تعبئة البطاقات مسبقة الدفع وتسديد البطاقات الائتمانية مباشرة من حسابات العملاء لدى الوطني، كما يوفر البرنامج مزيدا من المرونة من خلال إمكانية سداد البطاقات الائتمانية عبر خدمة KNET مباشرة من داخل البرنامج، حتى في حال كانت الأموال متوافرة في حسابات لدى بنوك أخرى، ما يلغي الحاجة إلى إجراء تحويلات مصرفية مسبقة وانتظار إتمامها.

وحرص البنك على تطوير تجربة التسوق الإلكتروني وجعلها أكثر سلاسة، إذ يتيح برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل الوصول إلى بيانات البطاقات المصرفية بشكل آمن ومباشر عند الحاجة إلى استخدامها في عمليات الشراء عبر الإنترنت، الأمر الذي يختصر الوقت والجهد ويجعل تجربة الدفع الإلكتروني أكثر راحة وسهولة.

جانب من إجراء السحب

الجائزة الكبرى 1,5 مليون دينار

«بيت التمويل»: 130 ألف دينار جوائز الفائزين بسحبي «الحصاد» و«الرابح» الشهريين

أعلن بيت التمويل الكويتي أسماء الفائزين في سحبي حساب «الحصاد» وحساب «الرابح» الشهريين، وذلك عن شهر يوليو 2026، حيث يقدم حساب «الحصاد» جائزة شهرية بقيمة 100 ألف دينار لفائز واحد، فيما يقدم حساب «الرابح» 1000 دينار لـ30 رابحا شهريا، في خطوة تعزز دور البنك في مكافأة عملائه على ولائهم وثقتهم.

وقد أجرى البنك سحبين، توج من خلالهما 31 فائزا بجوائز نقدية بلغت قيمتها الإجمالية 130 ألف دينار، وقد توزعت الجوائز على النحو التالي:

* حساب «الحصاد»: فائز واحد بمبلغ 100 ألف دينار.
* حساب «الرابح»: 30 فائزا بمبلغ 1000 دينار لكل منهم.

ويمكن الاطلاع على أسماء الفائزين في السحوبات عبر الحسابات الرسمية للبنك على منصات التواصل الاجتماعي.

وتحمل الحملة الجديدة على حساب «الحصاد» معها جوائز ضخمة، تتوجها الجائزة السنوية الكبرى البالغة 1,5 مليون دينار، إضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500 ألف دينار، وجائزة شهرية بقيمة 100 ألف دينار. وتعتبر هذه الحملة الجديدة من جوائز حساب «الحصاد» سارية اعتبارا من شهر يناير للعام الجاري، لتكون بمنزلة مفاجأة سارة للعملاء بالتزامن مع استئناف حملات السحوبات التي تتم على الحسابات الاستثمارية، والتي تجري تحت إشراف جهات تدقيق مستقلة استعان بها البنك لضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

ويهتم بيت التمويل الكويتي بتطوير مزايا حساب «الحصاد»، الذي يعد من أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك، نظرا لما حققه من إقبال لافت وما حظي به من ثقة كبيرة من العملاء. ويمنح حساب «الحصاد» فرصا متزايدة للفوز، حيث يحصل كل عميل على فرصة واحدة لكل 50 دينارا، وتزيد هذه الفرص كلما زاد العميل من مدة احتفاظه برصيده، ليصبح الطريق إلى لقب «مليونير بيت التمويل» أقرب وأكثر واقعية. وبالنسبة إلى حساب «الرابح»، فهو حساب مخصص لتحويل الراتب، ويشترط لدخول السحب أن يقوم العميل بإيداع ثلاثة رواتب خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق موعد السحب، إضافة إلى اشتراط ألا يقل الحد الأدنى لرصيد الحساب عن 50 دينارا في نهاية كل شهر من الأشهر الثلاثة نفسها. ويؤهل الحساب العملاء للدخول في السحوبات الشهرية بقيمة 1000 دينار كويتي لـ30 فائزا شهريا.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم أفضل المنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء، وتمنحهم فرصا مميزة للفوز بجوائز نقدية ضخمة، مما يزيد من جاذبية الحساب كخيار ادخاري واستثماري. ويقوم حساب «الحصاد» على مبدأ الوكالة بالاستثمار، ويستثمر البنك رصيد الحساب بأكمله بمعدل ربح متوقع ومتفق عليه مسبقا مع العميل، إضافة إلى حملة السحوبات والجوائز التي تقام بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي.

ويمكن فتح حسابي «الحصاد» و«الرابح» من خلال الفروع المصرفية، وخدمة KFHonline، وأجهزة الصرف الآلي، والاستفادة من الفرص المميزة التي يوفرانها، والتي تمنح العملاء إمكانية الفوز بجوائز قيمة في السحوبات المقبلة، إلى جانب المزايا المتنوعة التي يقدمها البنك عبر منتجاته وخدماته المصرفية، والتي تلبي تطلعاتهم وتعزز تجربتهم المصرفية.

تجمع بين الاسترداد النقدي السخي وفرصة الفوز بتجربة استثنائية لحضور مباريات دوري أبطال أوروبا

«التجاري» يطلق حملة «بطاقة واحدة.. مكافآت أكثر»

عبدالعزيز الزعابي

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق حملته الجديدة تحت شعار «بطاقة واحدة.. مكافآت أكثر»، والتي تقدم لحاملي بطاقات التجاري ماستركارد الائتمانية فرصتين مميزتين للاستفادة خلال حملة واحدة، تجمع بين الاسترداد النقدي السخي وفرصة الفوز بتجربة استثنائية لحضور مباريات دوري أبطال أوروبا، خلال فترة الحملة الممتدة حتى 7 نوفمبر 2026. وبهذه المناسبة، قال مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد عبدالعزيز الزعابي، نحرص في البنك التجاري الكويتي دائما على إطلاق حملات نوعية ترتقي بتجربة عملائنا وتمنحهم قيمة حقيقية مقابل استخدام بطاقاتهم الائتمانية، وقد صمم البنك حملة «بطاقة واحدة.. مكافآت أكثر» لتجمع بين المكافآت النقدية المجزية والتجارب العالمية الحصرية، بما يعكس التزامنا المستمر بتقديم أفضل الحلول والمزايا لعملائنا. وأضاف أن الحملة تتضمن عرضين متزامنين لحاملي بطاقات التجاري ماستركارد الائتمانية، ليتمكن العملاء من الاستفادة من أكثر من فرصة خلال فترة الحملة، موضحا أن العرض الأول يتيح للعملاء الذين ينفقون 200 دينار أو أكثر شهريا باستخدام بطاقات التجاري ماستركارد الائتمانية في أنشطة السفر والترفيه داخل الكويت أو خارجها، الحصول على استرداد نقدي بنسبة 6٪، وبحد أقصى 600 دينار شهريا.

ويمنح العرض الثاني العملاء فرصة الفوز بواحدة من 5 باقات حصرية لحضور دوري أبطال أوروبا (UEFA Champions League)، والتي تشمل تجربة متكاملة تضم تذاكر المباراة، وتذاكر السفر، والإقامة الفندقية، والتنقلات، والجولات السياحية، وغيرها من المزايا الحصرية، ليعيش الفائزون تجربة كروية عالمية لا تنسى. هذا، ويعتمد التأهل للفوز على عدد العمليات الشرائية، حيث تمنح كل عملية شراء بقيمة 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية نقطة واحدة، ويتم اختيار الفائزين بناء على أعلى عدد من النقاط المحققة خلال فترة الحملة مع تطبيق الشروط والأحكام.

وتأتي هذه الحملة ضمن استراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز ولاء العملاء وتقديم عروض مصرفية مبتكرة تضيف قيمة حقيقية، حيث يؤمن «التجاري» بأن مكافأة العملاء لا تقتصر على تقديم عروض مصرفية فحسب، بل تمتد إلى منحهم تجارب استثنائية وذكريات لا تنسى. ومن خلال هذه الحملة، يتيح البنك لعملائه الاستفادة من استرداد نقدي مجز، إلى جانب فرصة حضور أحد أكبر الأحداث الرياضية في العالم، في إطار التزامنا المستمر بتقديم تجربة مصرفية متميزة.

واختتم الزعابي تصريحه بدعوة جميع حاملي بطاقات التجاري ماستركارد الائتمانية إلى الاستفادة من حملة «بطاقة واحدة.. مكافآت أكثر» والاستمتاع بالمزايا التي تقدمها طوال فترة الحملة، سواء من خلال تحقيق استرداد نقدي على إنفاقهم أو المنافسة للفوز بتجربة دوري أبطال أوروبا.

البنوك تستحوذ على 30,7٪ من السيولة بـ 3,5 مليارات دينار

«الكويتية للاستثمار»: 11,4 مليار دينار سيولة بورصة الكويت في أول 7 أشهر

قال تقرير أعدته وحدة بحوث الاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار حول أداء بورصة الكويت وأسواق الأسهم الخليجية خلال شهر يوليو 2026 وفي أول 7 أشهر من العام، إن شهر يوليو شهد انحسارا نسبيا في التوترات الجيوسياسية مقارنة بفترات سابقة، ما ساهم في تحسن معنويات المستثمرين، رغم بقاء المخاطر الإقليمية عاملا مؤثرا على حركة السيولة واتجاه الأسواق، حيث شهدت أسواق الأسهم الخليجية أداء متباينا خلال الشهر، وكانت النتائج المالية للشركات المدرجة المحرك الرئيسي للبورصات الخليجية، وخاصة قطاعات البنوك والاتصالات والطاقة.

وذكر التقرير أن القيمة الرأسمالية السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية انخفضت خلال شهر يوليو 2026 بنحو ملياري دولار، وبلغت في نهاية الشهر حوالي 3,96 تريليونات دولار، نتيجة انخفاض القيمة الرأسمالية السوقية لكل من سوق دبي المالي وبورصة قطر بنحو 6 مليارات دولار. أما سوق الأسهم السعودي، الأكبر من حيث القيمة السوقية، فارتفع فقط بنحو 4,5 مليارات دولار، لتسجل قيمته السوقية 2,52 تريليون دولار.

وحول أداء بورصة الكويت في أول 7 أشهر من عام 2026، أشار التقرير إلى انخفاض السيولة المتداولة نتيجة بعض عمليات جني الأرباح وحذر المستثمرين من التطورات الجيوسياسية وارتفاع المخاطر الاستثمارية، حيث بلغت قيمة التداولات حوالي 11,4 مليار دينار، منخفضة بنسبة 24٪ عن الفترة المقابلة من عام 2025.

وقطاعيا، توجه 30,7٪ من إجمالي سيولة بورصة الكويت إلى قطاع البنوك، أي ما يعادل 3,5 مليارات دينار، وتركزت التداولات في أسهم بيت التمويل الكويتي والوطني وبنك وربة، بـ1,36 مليار دينار و929 مليون دينار و293 مليون دينار على التوالي. بينما بلغت السيولة على شركات قطاع الخدمات المالية والشركات العقارية 3,1 مليارات دينار و1,9 مليار دينار، وشكلت 27٪ و16,6٪ من قيمة التداولات في بورصة الكويت.

أعلى بنسبة 43,6٪ بما قيمته 24,9 دولاراً عن السعر المقدر في الموازنة الحالية

«الشال»: 81,9 دولاراً سعر برميل النفط الكويتي في يوليو الماضي

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يوليو الماضي بلغ نحو 81,9 دولارا، وهو أعلى بنحو 24,9 دولارا للبرميل، أي بما نسبته نحو 43,6٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 57 دولارا للبرميل.

وذكر التقرير أن السنة المالية الفائتة 2026/2025، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 72,2 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر يوليو 2026 أعلى بنحو 13,4٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، بينما أدنى بنحو 8,6 دولارات للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90,5 دولارا.

وتحت عنوان «الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة يوليو 2026»، قال تقرير الشال إن أداء أسواق العينة في شهر يوليو جاء متعادلا، إذ كسبت مؤشرات 7 أسواق، بينما خسرت مؤشرات 7 أسواق أخرى، منها 5 أسواق خليجية، مقارنة بمستوياتها في نهاية شهر يونيو، وعند المقارنة مع مستوياتها في نهاية عام 2025، انقسمت الأسواق أيضا بالتساوي بين 7 أسواق رابحة و7 أسواق خاسرة.

وزاد: «كان السوق البريطاني أكبر الرابحين في يوليو، إذ ارتفع مؤشره بنسبة 3,5٪، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى 9,4٪، محتلا المركز الثالث بين الأسواق الرابحة، تلاه السوق الألماني بمكاسب بلغت 2,5٪، ثم السوق الهندي بنسبة 2,1٪، إلا أنه ظل أكبر الخاسرين منذ بداية العام بفقدانه 8,4٪، وجاء السوق الفرنسي في المرتبة الرابعة بمكاسب بلغت 1,3٪، تلاه سوق أبوظبي بنسبة 0,8٪، ليصبح أقل الأسواق خسارة منذ بداية العام بنسبة 1,1٪».

من جهة ثانية، تناول «الشال» أداء بورصة الكويت، حيث قال إن مؤشرها العام كسب نحو 0,6٪ خلال يوليو، لتنخفض خسائرها منذ بداية العام إلى 1,7٪، وحقق مؤشر داو جونز الأميركي أقل المكاسب خلال يوليو، بارتفاع بلغت نسبته 0,3٪.

وفي الجانب الآخر، تصدر السوق الياباني قائمة الخاسرين، إذ فقد مؤشره نحو 8,1٪، لتنخفض مكاسبه منذ بداية العام إلى 27,9٪، مع احتفاظه بمركز أكبر الرابحين، متقدما على بورصة مسقط، ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام، بمكاسب بلغت 24,4٪، تلاه السوق الصيني بخسائر بلغت 6,4٪، لينتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 3,4٪.

وحققت بورصة البحرين خسائر بلغت 4,2٪، تلتها بورصة قطر بنسبة 3,1٪، لتظل ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام، بفقدان مؤشرها نحو 7,8٪. وسجل كل من سوق دبي وبورصة مسقط خسائر شهرية متساوية بلغت نحو 2,7٪. وكان السوق السعودي أقل الخاسرين خلال يوليو، بعد تراجع مؤشره بنسبة 1,9٪، لينهي الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بأدنى المكاسب بين أسواق العينة، وبنسبة 0,9٪.

وتنازع أداء أسواق العينة في شهر يوليو عاملان، أحدهما في الاتجاه الإيجابي، وهو توافق غلبة المحللين على قرار بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تثبيت أسعار الفائدة، بينما ضغطت سخونة الأحداث الجيوسياسية في الإقليم، بعد استئناف الأعمال المسلحة، في الاتجاه المعاكس. لذلك، كانت الحصيلة متعادلة، إذ ربحت نصف أسواق العينة وخسر النصف الآخر، وكانت 5 من الأسواق السبعة الخاسرة أسواقا خليجية طالتها تلك الأعمال الحربية. وبعد قرار الرئيس الأمريكي بوقف هجوم كبير على إيران، سوف يتحكم في مسار أداء أسواق العينة في شهر أغسطس مدى صمود قرار التهدئة، أو حتى تطور الأوضاع للأفضل، مثل العودة إلى طاولة المفاوضات، لذلك نرجح أداء جماعيا إيجابيا لأسواق العينة إن تحقق ذلك، والعكس إن فشلت التهدئة.

وحول الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، أشار تقرير «الشال» إلى أنه كان مختلطا، حيث انخفض مؤشرا قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشرا عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال).

وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 721,5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 9,7 نقاط، ونسبته 1,4٪، عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضا بنحو 16,1 نقطة، أي ما يعادل 2,2٪، عن إقفال نهاية عام 2025.